دعم وتمويل التنمية الفلاحية وعلاقتها بالتنمية المستدامة في الجزائر

منصوري صمودي
أستاذ مكلف بالدروس ــ معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي: يحيى فارس "المدية"

الملخص:

لقد توصلت الجزائر إلى قناعة أساسية في إطار التنمية الزراعية المستدامة في ظل التحولات الدولية والذي يشمل العناصر المتعلقة بسياسة الأمن الغذائي وعلاقته بالسوق الدولية والتي تشكل المفصل الأساسي لمحاولة حل المشكلة الغذائية ومحاولة ربطها بالتنمية المستدامة وذلك بمحاولة تدعيم القطاع ألفلاحي بالمدخلات الفلاحية واستغلال المخرجات الأساسية تشكل بذلك قوة الدفع الأمامية والخلفية سواء كان ذلك يتعلق بالتكامل الصناعي والزراعي لخدمة التنمية المستدامة حيث يستلزم في إطار المخطط الحالي للميدان الفلاحي عن طريق إحداث سياسة تمويلية محكمة في إطار التغيرات الاقتصادية الدولية مع ربطها بالتنمية الفلاحية والريفية التي تلعب دورا حيويا في تثبيت الساكنة الاجتماعية عبر الأقاليم الوطنية خدمة للأهداف الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

Résumé :

Désormais l'Algérie est arrivée à une conviction essentielle dans le cadre du développement agricole durable lié aux changements.

international. Celui-ci forme une charnière essentielle dans le but de résoudre le problème alimentaire et sa jonction avec le développement durable et ce en subventionnent le secteur agricole avec des intrants agricoles et en exploitant les sortie essentielles, ainsi on obtiendra un essor en amont et en aval sur le plan de l'intégration industrielle ou agricole au service de développement durable.

Le plan agricole actuelle nicheuse une politique de subvention stricte dans le cadre des changements économiques internationaux, en rapport avec les développements agricoles et ruraux qui jouent un rôle vitale pour maintenir les populations dans leur régions à travers le territoire nationale. tout cela dans un objectif socio-économique .

المقدمـــة:

إن عملية التمويل تلعب دور أساسيا في النشاط الاقتصاد العالمي والوطني وخاصة في إطار سياسة العولمة المالية والاقتصادية.

إن عملية النشاط تحتاج إلى عملية تنظيمية من حيث توفير الموارد المالية لان عملية النشاط للوحدات الاقتصادية المختلفة تحتاج إلى عملية تمويلية لأنها تستثمر أو تنفق مبالغ مالية أكثر من مدخرات الوحدة المرصدة لعملية النشاط الاقتصادي المخططة أو المبرمجة التي تجيب على الأسئلة المحددة سلفا عند دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع أو للدولة في حد ذاتها عن طريق الدراسة الآنية والتوقعات المستقبلية التي ترتكز على الإشكاليات المعقدة التي تفترض توحيد مفهوم الفلاحة والاحتفاظ بتنوعها الطبيعي وإعطاء الأولوية للرهنات الأساسية في المدنيين القصير والمتوسط وهذا من خلال تصور سياسة واقعية وتحديد مجالات العمل التي يمكن الاستفادة من الموارد الطبيعية المتوفرة وتعبئتها بفضل التقنيات مضبوطة من شئنها إعادة الإنتاج الاقتصادي على نطاق واسع وتجديد خصوبة الأراضي والحفاظ على الموارد المائية والتوازن البيئي وتوجيه أنظمة الاستغلال نحوى إنتاجية عقلانية جديدة وتحديد مناهج التلراكم والاستثمار وفقا للرهنات الاقتصادية الكبيرة إزاء المحيط الوطني والدولي المتغير.

إن هذا الإشكال الزراعي والفلاحي يستلزم دراسة سلوك المستهلك وفقا للنماذج الاقتصادية للاستهلاك، سواء كان هذا النموذج مبني على السلوك الداخلي للمستهلك أو السلوك الخارجي عبر تصريف الفائض الإنتاجي عند تحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي البحث عن النسبة التمييزية للمنافسة الدولية للسلع البديلة وكيفية تطويرها بحيث يسمح لها بالولوج إلى الأسواق الدولية ولا يمكن أن يتم ذلك إلا في إطار قواعد تنظيمية وقانونية وتمويلية وتكنولوجية خاصة في إطار العولمة الاقتصادية التي تتشكل من العناصر الثلاثية الأبعاد المتمثلة في المنظمة العالمية للتجارة كهيئة تنظيمية قانونية تتحكم في المعاملات الدولية والعلاقات الاقتصادية والتجارية التي تنعكس بشكل أساسي على الأسواق العالمية، وبالتالي يمتد تأثيرها على الأسواق المحلية بشكل مباشر على السياسة الاقتصادية والسياسة التمويلية لعملية التنمية المستدامة التي تخضع لفكر العولمة المالية والتي يتولاها الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي بحيث يخضعها إلى شروط مالية ونقدية وتجارية، بحيث تنعكس على الاختيارات الاقتصادية للدولة بمجملها وخاصة الاقتصاد الزراعي كعملية إستراتيجية لا يمكن لأي مجتمع الاستغناء عنها مهما كانت درجة تطوره الفكري والحضاري، حيث تتميز العملية الزراعية بإشكاليات مختلفة يصعب على أي مجتمع التحكم فيها دون تدخل الدولة في تنظيم مسارها وتوجهاتها المستقبلية مهما يكن هذا التنظيم وطني أو جهوي أو دولي (اتفاقيات ثنائية ومفتوحة أو مفاوضات متعددة الأطراف) بهدف تحقيق رفاهية المجتمع من الناحية الغذائية والتنمية الاقتصادية المستدامة على وجه العموم وبناءا على الإشكالية السابقة لعملية التمويل الفلاحي في ظل التنمية المستدامة عن طريق

الزراعة التحويلية في الإطار الصناعي، سواء كان عن طريق الدفع الأمامي أو الدفع الخلفي فسوف نتعرض إلى هذه الإشكالية وفقا للمحورين الآتيين.

ـ <u>المحور الأول</u>: الوضعية الزراعية ولاقتها بالتبعية الغذائية

إن الجزائر هي البلد الثامن في العالم من حيث استيراد الحبوب. وقد احتلت المرتبة الأولى خلال الموسم الفلاحي (1991/1990). في مجال استيراد القمح الصلب، حيث اشترت من السوق العالمية وبالضبط من السوق الأمريكية كمية تقدر بـــ 2.5 مليون طن، وهي كمية تشكل نسبة 49.3 % من الكميات المتداولة في السوق الدولية. وتخصص الجزائر ما يقرب من7 مليار دينار لاستيراد الحبوب وحوالي 2 مليار دينـــار للتموين بالمواد الغذائية (الحبوب، الحليب، الزيوت، السكر...). كما نجد أن نسبة التموين بالقمح قد انتقلت من 36 %خلال (1979/1976) إلى حوالي 32 % خلال المخطط الخماسي الأول (1984/1980)، ثم وصل إلى 12% خلال المخطط الخماسي الثاني (1989/1985)[1]. وهذا راجع إلى أن الإنتاج تزايد خلال سنة 1985 بحوالي 30 مليون قنطار، ثم وصل في سنة 1991 إلى حوالي 38 مليون قنطار منها 12.1 مليون قنطار قمح صلب وما تبقى يشكل مجموع إنتاج الحبوب.

ورغم ذلك فان الوضع الغذائي في ميدان الحبوب لا يزال محل انشغال السلطات المحلية نتيجة لتذبذب الإنتاج وانخفاض المداخيل من الصادرات التي تعتمد عل المحروقات وكذلك تفاقم المديونية التي تحد من حرية الاستيراد وتدهور المناخ بحيث حقق الإنتاج الإجمالي للحبوب حوالي 9.6 مليون قنطار وهو أضعف إنتاج حقق منذ 1966 في ميدان الحبوب وهذا راجع إلى ظروف مناخية وتأثير الجفاف وكذلك الوضع الأمني المشتد خلال تلك الفترة بالنسبة للمزارعين وتدمير بعض المناطق الزراعية عن طريق العمليات الإجرامية كلية وكذلك النمو الديمغرافي والهيكل السكاني من حيث زحف المدن على الأراضي الزراعية و الهجرة الريفية.

1. <u>النمو الديمغرافي وتأثيره على النمو الفلاحي</u>: لقد تضاعف عدد السكان خلال 20 سنة، حيث وصل في سنة 1993 إلى حوالي 27 مليون نسمة، وسمحت المداخيل البترولية بتحسين المستوى الصحي حيث تحكمت الدولة في معدل وفيات الأطفال. ويعتبر معدل النمو السكاني في الجزائر اكبر معدل نمو على المستوى العالمي. من ناحية أخرى نسجل ارتفاع عدد سكان المدن بشكل كبير بعد أن كان سكان الأرياف يمثلون 75% من مجموع السكان كما نسجل ضعف معدل النمو الزراعي مقارنة بمعدل النمو السكاني أثناء فترة الاستقلال، تم تحسن معدل النمو الزراعي بحيث بلغ في المتوسط 5 %[2] خلال العشريتين الأخيرتين ،كما قدر خلال سنة 1998 بحوالي27 %، كما تشارك حاليا بنسبة25 %من اليد العاملة وتساهم في الناتج الداخلي الإجمالي بحوالي 12 %، كما يحقق القطاع الزراعي حاليا ما يقارب 15 % من القيمة المضافة الإجمالية.

تتميز الثروات الفلاحية والبيئية للجزائر بمحدوديتها إضافة إلى نقص استغلالها. كما أنها تتعدم في بعض المناطق الجغرافية من الوطن.

إن نقص الثروات يلاحظ على مستوى الوفورات الموجودة بحيث تعتبر الجزائر ثاني بلد إفريقي من حيث المساحة بعد السودان، إلا أن ربع أراضيها فقط صالحة للزراعة وما هو مستغل منها لا يتعدى 40 %من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة. وتقسم هذه المساحة كما يلي: السهول الساحلية والتي تتميز بارتفاع مردوديتها وتخصص لزراعة الخضر والأشجار المثمرة وتقدر مساحة هذه الأراضي بحوالي 300 ألف هكتار. أما المناطق شبه الساحلية فهي مخصصة لزراعة الكروم وأصناف أخرى من الأشجار المثمرة والتي تقدر بحوالي 21 مليون هكتار. بينما المناطق شبه الساحلية ومنطقة السهوب التي تتواجد بالسهول العليا الداخلية التي تتربع على مساحة قدرها 5 مليون هكتار والتي تشكل المنطقة الرئيسية لزراعة الحبوب، كما يضاف إلى ذلك نقص الثروات المائية وخاصة المساحات المروية بحيث تتراوح سنويا ما بين (250 إلى300) ألف هكتار، والتي تمثل حوالي 4 % من المساحة الكلية الصالحة للزراعة.

كما نجد نسبة 20 % من المساحة الصالحة للزراعة تستقبل كميات من الأمطار تتجاوز 450 ملم. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأمطار ليس لها فائدة بصورة إجمالية، خاصة بالنسبة لإنتاج الحبوب التي تتعرض مناطقها إلى الجفاف والجليد والرياح الساخنة التي تقلل من عملية الإنتاج بشكل فعلي. كما يضاف إلى ذلك التدهور المستمر والنقائص الملحوظة في عمليات استغلال هذه الثروات ويتمثل ذلك في :

ــ بناء مناطق صناعية حول المراكز العمرانية على الأراضي الفلاحية التي تتمتع بصفة الخصوبة الزراعية والإنتاجية المتمثلة في سهول عنابة بومرداس، الشلف قسنطينة، بحيث تم انجاز المساكن في كل ولايات الوطن على حساب الأراضي الزراعية، كما يتم انجاز المرافق العمومية المتمثلة في هياكل الطرقات كسهول متيجة وتيزي وزو بومرداس وعنابة ووهران.

2. <u>السياسة الفلاحية ودورها في إنشاء المؤسسات الصغيرة</u>

<u>في صناعة المدخلات والمخرجات الزراعية</u>:

إن قطاع الفلاحة من بين أهم القطاعات التي كانت مهملة إلى حد كبير ولم تحضا بذات العناية التي استفادت منها الصناعة الثقيلة رغم أدائها الضعيف وتخلفها التكنولوجي عبر المخططات المختلفة التي سارت عليها الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية نهاية التسعينات، حيث عرفت الفلاحة الجزائرية تدهورا مستمرا منذ الاستقلال

إن واقع الزراعة يعكس البعد الشاسع بين الأهداف المراد بلوغها والأهداف المحققة على أرض الواقع، حيث تشكل العقبات التكنولوجية أهم المعوقات التي تواجه التنمية الزراعية وكذلك عدم فعاليات السياسات الزراعية المتعاقبة التي كرست فشلها الواضح، وبد تخلي الدولة على السياسات الفلاحية السابقة بدأت تأخذ بالاهتمام الوقائع السوسيولوجية للمجتمع وفقا للنموذج

المخطط الزراعي الجديد في إطار مخطط وطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي يسعى بشكل أساسي إلى حماية مداخيل الفلاحين عن طريق تقديم الإعانات المختلفة للتكفل بالفوارق الناجمة عن تحديد الأسعار المرجعية وضمان مداخيل مستقرة للفلاحين وتنويع مصادرها كتطوير النشاطات الفلاحية التكميلية سواء كانت صناعات تحويلية للمخرجات الزراعية بأنواعها المختلفة أو نشاطات فلاحية جوارية لتحقيق الاستقرار الفلاحي وتدعيم الساكنة الريفية وتثبيتها عبر الأقاليم الوطنية بالإضافة إلى تطوير المنتوجات ذات الميزة النسبية المقارنة والمؤكدة بشكل فعلي وواقعي قصد تصديرها للأسواق الدولية نظرا لإمكانياتها التنافسية وبالتالي تشجيع المنتوجات القابلة للتصدير وتشجيع الفلاحين وتدعيمهم من اجل تحقيق ذلك.

إن تطوير الصناعات الغذائية الزراعية التي تعتمد على الإمكانيات الذاتية للإنتاج الداخلي سواء كان هذا الإنتاج جهويا غي إطار التكامل الاقتصاد الزراعي ومحاولة التقليل التدريجي من الاعتماد على السوق الدولية وخاصة المواد الخام التي تدخل في الصناعات التحويلية الزراعية لان الهدف منها هو رفع الكفاءة الإنتاجية الفلاحية داخليا لتحقيق التكامل والتداخل بين القطاعين الزراعي والصناعي التحويلي حيث نجد نسبة التكامل في صناعة مشتقات الحليب تقدر بحوالي5% وصناعة مشتقات الحبوب تقدر بحوالي 12%، بينما المنتوجات المتعلقة بتغذية الأنعام تقدر بحوالي 25% يضاف إلى ذلك ضعف صناعة المصبرات بأنواعها المختلفة وهذه النسب ضعيفة جدا بالنظر إلى السياسات التحويلية للمخرجات الزراعية بحيث يستلزم تدخل الدولة بإشكال مختلفة لتدعيمها ومحاولة إحداث طفرة فيها واستغلالها بشكل منطقي وتكنولوجي وفقا للصناعة الغذائية القابلة للاستهلاك المحلي والجهوي، وكذلك الدولي، لان هذه الصناعات تشكل الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية المستدامة حيث نلاحظ سيطرة البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية على الأسواق الدولية في الميدان الزراعي وذلك عن طريق تدعيم الصناعات التحويلية والخدماتية للمؤسسات الزراعية بصفة خاصة والفلاحية بصفة عامة وذلك بالتحايل على القوانين المنظمة العالمية للتجارة الدولية باستخدام أنواع مختلفة من الحزم التدعيمية (الحزمة الخضراء، الحزمة الحمراء...الخ)

كما تستخدم أدوات التدخل المباشر في الإنتاج الزراعي والفلاحي بصفة عامة عن طريق أدوات التدعيم على أساس أنها لا تؤثر في السوق الدولية للمبادلات التجارية كاستخدام السياسات البيئية والصحية والإرشادية.

3. <u>التقسيم الجغرافي للمناطق الفلاحية</u>: إن التقسيم الجغرافي للمناطق الفلاحية عبر الوطن والأقاليم المختلفة المشكلة للمناطق الزراعية والرعوية والغابية وكذلك السهوب العليا والمناطق الصحراوية وفقا للمساحة الممكن استغلالها واستصلاحها لإدخالها في الأراضي المنتجة والمستغلة وفق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

الشكل01: التوزيع العام للأراضي الفلاحية في الجزائر

مضاربة (Spéculation)				المساحة	%1	%2
الأراضي المستخدمة من قبل الزراعة	مساحة زراعية مفيدة	**أراضي مستصلحة**	زراعة موسمية	**4.554.140**	**11.2**	
			أراضي للراحة	**2.967.340**	**7.3**	
		زراعة مستديمة	زراعة الفواكه	**456.300**	**1.1**	
			زراعة الكروم	**62.780**	**0.2**	
			مراعي طبيعية	**40.440**	**0.1**	
	المجموع			**8.081.000**	**19.9**	
أراضي في ريق الاستغلال من جديد				**31.525.000**		
أراضي غير منتجة للاستغلال الفلاحي				**935.000**		
أراضي أخرى	مجموع الأراضي من قبل القطاع الزراعي			**40.541.000**	**100.0**	**17.0**
	أراضي حلفاوية			**2.865.000**		**1.2**
	أراضي غابية (خشب، غابات، أحراش)			**3.855.000**		**1.6**
	أراضي غير منتجة، غير مستغلة من قبل القطاع الزراعي			**190.913.100**		**80.2**
	المساحة الكلية الوطنية			**238.174.100**		**100.0**

1. النسبة المئوية المحسوبة بالنسبة لمساحة الأراضي المستغلة من قبل القطاع.
2. النسبة المئوية المحسوبة بالنسبة للمساحة الإجمالية الوطنية.

المصدر: ***Ministère de l'agriculture et de la pèche Statistique agricole .B.96.***

ـ **تقسيم الأراضي حسب المناطق المطرية:** يمكن تقسيم المناطق الزراعية في الجزائر وفقا لعمليات الإنتاج وتساقط كمية الأمطار خلال السنة.

ـ **المنطقة الأولى:** تشمل هذه المناطق السهول الساحلية وشبه الساحلية حيث تتساقط بها كمية الأمطار الشتوية خلال السنة بحوالي 600 مم سنويا، وتمتاز هده المناطق بتربة زراعية وبخصوبة مكوناتها العضوية تساعدنا على عملية الاستغلال دون تركها بورا وبذلك أمكن استخدام مشروع برنامج التكثيف الزراعي للتوسيع الأفقي عن طريق استخدام نبات (المرك) الذي يعطي السماد العضوي الناتج من فضلات تربية الماشية كما تغطي الحبوب نسبة 21 %اي حوالي(64.000 هــ)، و يقدر ما تبقى بحوالي 13 % أي (38.000 هــ) يخصص للمراعي.

ـ **المنطقة الثانية:** وتشمل هذه المنطقة شبه السهول الساحلية وهي أراضي صالحة للزراعة بحيث تستقبل كمية الأمطار المتساقطة والمقدر مابين (600/450 مم) سنويا وتخضع هذه المنطقة إلى التكثيف الزراعي للمحاصيل الشتوية مع زراعة نبات(المدك)الذي يدخل في دورة زراعية ثنائية مع القمح والشعير وبالتالي محاولة توسيع زراعته بدلا من ترك الأرض

بورا سواء كانت الأرض معدة أو غير معدة للزراعة، كما تحتل زراعة الحبوب حوالي 50% اي (850.000 هــ) وإنما الأراضي الرعوية فتقدر نسبتها بحوالي22 % إلي (380.000 هــ).

ـ **المنظمة الثالثة:** وتشمل مناطق الهضاب العليا حيث تتساقط الأمطار سنويا بين(350/220 مم) وهي مناطق يتركز فيها مشروع تنفيذ الزراعة المكثفة لإنتاج المحاصيل الشتوية مع زراعة البقوليات التي تدخل في دورة زراعية ثنائية مع القمح والشعير أو مع زراعة الأعلاف دون ترك الأرض بورا.

كما تحرث الأرض بعد عملية الحصاد للعلف مباشرة حتى تحتفظ التربة برطوبتها لان مناطق الهضاب العليا تتعرض للجفاف المبكر في فترات الربيع كما أن رياح السيروكو يؤثر في عملية جفاف الأرض لكن هذه الأراضي عميقة وغنية بالمواد العضوية وتغطي المراعي حوالي (780.000 هــ) بينما تغطي زراعة الحبوب حوالي(1.400.000 هــ)أي 52 %..

ـ **المنطقة الرابعة:** وهي تلك المناطق التي تتساقط فيها كمية الأمطار، و تتميز بمناخ قاسي تزرع فيها الحبوب بشكل عشوائي خاصة زراعة الشعير بنسبة 54 %اي حوالي (480.000 وهي أراضي تتعرض لعملية التصحر نتيجة لحرثها بشكل مكثف.

ـ **المنظمة الخامسة:** وتتمثل في تلك المناطق المزروعة والتي يكون ميل انحدارها محصورا ما بين(12 %،24 %) وهي تلك المناطق المرتفعة واغلبها تقع في المناطق الجبلية التي تجعلها عرضة للانجراف، كما أن تساقط الأمطار يتراوح بين (600/350 مم) سنويا، لكن هذه المياه تذهب اغلبها دون الاستفادة منها نظرا لسرعة انحدارها مما يعيق عدم ثباتها واستفادة التربة منها بشكل جيد كما أن ضعف المردودية الهكتارية قليلا ناتج عن افتقار التربة لعناصرها الأولية وكذلك استحالة إدخال المعدات الزراعية لهذه المناطق الجبلية وعليه تبقى زراعة الحبوب هامشية حيث تغطي مساحة زراعة الحبوب حوالي 30 % أي (330.000) وما تبقى بشكل بورا لتغطية عملية الرعي وخاصة تربية الماعز رغم ضرره لأغلب الأشجار الغابية صغيرة النمو وتقدر بحوالي 28 % أي (300.000 هــ).

ـ **المنظمة السادسة:** وهي تلك المناطق الصحراوية التي يمكن استصلاحها وزراعتها بالحبوب المختلفة وخاصة مادة القمح وذلك بطريقة مكثفة عن طريق الري المحوري رغم تكلفها الزراعية من حيث الاستصلاح ولكن الضرورة الاقتصادية العالمية تستوجب عملية الاستصلاح لزراعة الحبوب في المناطق الصحراوية حتى يمكن تعويض التبعية الغذائية بتكلفة مرتفعة بعد دخول نظام التجارة العالمية حيز التطبيق في الميدان الزراعي بحيث يؤثر على سياسة التدعيم المطبقة في العالم وهذا ما يجعل فاتورة الغذاء الجزائرية تتضاعف بشكل كبير.

ـ المحور الثاني: المؤسسات المتعلقة بالمدخلات الزراعية

تلعب عوامل الإنتاج دورا كبيرا في عملية التكثيف الزراعي في المناطق الشمالية ويتمثل ذلك في العناصر التالية المحددة لعوامل الإنتاج الزراعي.

1. المؤسسات المتعلقة باستصلاح الأراضي والحفاظ عليها:

ـ **الأرض:** وتتمثل في المساحة من التربة المعرفة بالطبقة السطحية من القشرة الأرضية الناتجة من تحلل الصخور وتفتتها أو تلك المواد العضوية الناتجة من الطبقة الأرضية عن طريق الزلازل والبراكين والعوامل الطبيعية[3]. بحيث تكون هذه الطبقة قادرة على تثبيت النباتات ومدها بالماء والعناصر الغذائية المختلفة التي تعطي للأرض صلاحية استغلالها.

2. المؤسسات المتعلقة بالمكننة الزراعية:

ـ **المكننة الزراعية:** وتتمثل في الوسائل التقنية المستخدمة في العمليات الزراعية مثل الجرارات والحاصدات وكذلك أدوات الري المختلفة ووسائل تقنية لعمليات البذر وتهيئة الأرض بحيث يمكن مضاعفة الإنتاج والإسراع في عمليات البذر والحصاد خلال الوقت اللازم لعمليات التكثيف لزراعي[4].

لقد انتقل عدد الجرارات من 17.184 جرار خلال سنة 1967 إلى حوالي 19.222 جرار خلال سنة 1975، ثم انخفض هذا العدد إلى حوالي 18.415 جرار سنة 1976 ليرتفع مرة أخرى خلال سنة 1978 إلى حوالي 42.496 جرار. أما خلال سنة 1993 فقد وصل عدد الجرارت إلى حوالي 96.161 جرار رغم ارتفاع أسعارها بشكل كبير.

3. المؤسسات المتعلقة بالإرشاد والتكوين الفلاحي:

ـ **القوة العاملة الزراعية:** وهي تلك المجموعة البشرية التي تمارس نشاط زراعي بحيث نجد السكان الزراعيين في سنة 1967 يقدر بحوالي 1.200.000 شخص، وخلال سنة 1977 انخفض هذا العدد ليصل إلى حوالي 800.000 شخص، ثم ارتفع مجددا خلال سنة 1982 إلى حوالي 900.000 شخص. كما وصل في فترة الإصلاح الزراعي والتوجيه العقاري إلى حوالي 1.050.000 شخص في سنة 1992 [5]. وبهذا نجد أن القطاع الفلاحي يشغل حوالي25 % من اليد العاملة.

4. المؤسسات المتعلقة بالموارد المائية والحفاظ عليها:

ـ **الموارد المائية:** يلعب الماء دورا أساسيا في الميدان الزراعي وخاصة عند محاولة التكثيف الزراعي، وعليه يجب توفير المياه من السدود أو الوديان أو الآبار لان السقي المطري في الجزائر غير منتظم. فالدراسات التي أجريت من طرف العهد التقني للمحاصيل الحقلية خلال سنة 1990 تبين بان احتمال حدوث جفاف يمثل 75 % أي 3 سنوات من 4 سنوات، بينما احتمال حدوث جليد ربيعي يمثل 46 % أي سنة على سنة، وكذلك احتمال حدوث رياح ساخنة (سيروكو) هو 64% أي سنتين من ثلاث سنوات. إن هذه الأخطار لا تشجع على زراعة المحاصيل الحقلية بل تربية الأغنام التي تؤمن الدخل الضروري للمزارعين[6].

إن المناخ الذي يسود الجزائر يتميز بأنه جاف وحار صيفا باردا ممطر شتاء وهذا ما يمثل مناخ البحر الأبيض المتوسط. كما نجد كمية تساقط الأمطار من حيث التوزيع الجغرافي

تتوزع ما بين 2000 ملم في الهضاب العليا والمناطق السحلية إلى حوالي 100 ملم في شمال الصحراء[7]. وتقدر الموارد المائية بحوالي 15 مليار متر مكعب منها 12 مليار متر مكعب توجد بالهضاب العليا و1.5 مليار متر مكعب في لصحراء، بحيث لا تجمع الجزائر من هذه الكمية المتساقطة إلى 20 % فقط وحوالي 80 % تجد طريقها إلى البحر والتسرب الرملي، وبالتالي فالمياه المخزنة في السدود تقدر بحوالي 3 مليار متر مكعب.

إن قلة السدود المقدر بـــ 37 سدا فقط بالنظر للمساحة الصالحة للزراعة يضاف إليها عمليات الصيانة المستثمرة لأغلب السدود وحتى يمكن لها الاحتفاظ بطاقتها التخزينية بينما نجد المناطق المسقية تقدر بحوالي 10 % فقط من المساحة المزروعة أي حوالي 4 % من الأراضي القابلة للزراعة. كما نجد أن المياه الجوفية تمد سنويا بحوالي 1.6 مليار متر مكعب تتوزع على الشمال بمقدار1.1 مليار متر مكعب، بينما يقدر نصف مليار متر مكعب بالهضاب العليا[8]. إن الأرقام الواردة أعلاه تحدد أن المياه هي إحدى العوائق الرئيسية في عمليات التنمية الزراعية وتكثيفها.

5. <u>المؤسسات المالية والصناديق التدعيم الفلاحي</u>:

ـــ <u>الموارد المالية</u>: لقد عانى القطاع الزراعي من جراء عملية التمويل المالي الكثير خاصة أثناء مرحلة الاستقلال وكذلك مرحلة التصنيع بحيث قدر خلال الموسم بحوالي 16.8 مليون دينار خلال المخطط الرباعي الثاني غير أن سياسة التمويل تغيرت بعد ذلك وأصبح القطاع الخاص يستفيد من القروض الفلاحية بحيث وصلت إلى 190.6 مليون دينار ومن الإجراءات التي أدت إلى ذلك استغلال بنك الفلاحة والتنمية الريفية لكنه التحق بالبنوك التجارية وهي الصفة التي تعامل بها مع المزارعين بحيث نجد نوعية القروض تعتمد على الفوائد التالية:

ـــ قروض طويلة معدل فائدتها يقدر بحوالي 18 %.

ـــ قروض قصيرة ومتوسطة معدل فائدتها يقدر حوالي 16 %.

ـــ قروض موسمية معدل فائدتها يقدر بحوالي 15 %.

ونلاحظ أن صيغة هذه الفوائد أساسها تجاري وليس زراعي وبالتالي تدخلت الدولة عن طريق إنشاء الصناديق الفلاحية الآتية:

ـــ الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية: ويتولى:

1. توسيع الأراضي الفلاحية، زيادة الأراضي المسقية.
2. تشجيع وتكثيف الزراعة الإستراتيجية (الحبوب).

ـــ صندوق الضمان الفلاحي: ويتولى:

1. تسديد ديون الاستثمار وكذلك الديون الموسمية .
2. التعويض النسبي عن الكوارث الطبيعية الفلاحية.

كما نجد أن الدولة أرجعت صلاحيات البنك الفلاحي إلى دوره الأساسي للحفاظ على سياسة التنمية الفلاحية ودورها في الاقتصاد الوطني ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها دور أساسي في تنشيط المدخلات الزراعية كتشجيع صناعة الأسمدة بأنواعها المختلفة التي تعتبر من العناصر الأساسية والمساعدة على رفع مستوى الإنتاج الفلاحي وزيادة المرودية الزراعية بصفة عامة كما تعتمد عليها سياسة الزراعة المكثفة ومن بين هذه العوامل ما يلي:

ـ **الأسمدة** : تلعب الأسمدة دورا كبيرا في عملية النمو الزراعي بحيث تغطى اكبر حجم للإنتاج الزراعي كما تلعب دورا كبيرا في عملية التكثيف الزراعي كما يتطلب كذلك دراسة التربة وكذلك نوعية الزراعية والوقت المناسب لها وبالتالي لابد من المعرفة العلمية والتقنية لاستخدام هذه الأسمدة عن طريق معهد الإرشاد الفلاحي وتنقسم الأسمدة إلى نوعين:

* **الأسمدة المعدنية البسيطة والمركبة**: وتتشكل من العناصر التالية :

ـ **الازوت:** يلعب دورا كبيرا في عملية نمو النبات كما يساعد على تكوي بروتين الحبوب.

ـ **الفسفور:** فهو مركب كيميائي صلب يمكن إذابته عن طريق المياه فهو يساعد في النمو السريع وتقوية النبتة والثمرة في حد ذاتها.

ـ **البوتاسيوم:** هو مركب كميائي يتواجد بكثرة في التربة الطينية و يساعد النبات في مقاومة امراض وكبر حجم الثمار .

* **الأسمدة العضوية**: تلعب هذه الأسمدة دورا كبيرا في صلاحية التربة وكذلك جودتها في المردود الزراعي وتتكون أصلا من مركبات ومخلفات الحيوانات خاصة فضلاتها في فراش التبن عند نثره في الحرث مباشرة حتى تحدث عملية التحلـــل بحيث نجد استخـــدام الأسمدة في تطـــور مستمر حيث وصل في سنة 1967 حوالي 290.000 قنطار، وعند عملية الإصلاح الزراعي إدخال القطاع الخاص في استخدام هذه المادة الضرورية لزيادة الإنتاج الزراعي نجد في سنة (1986/1985) وصل استهلاك هذه الأسمدة إلى حوالي 3.5 مليون قنطار، لكن بعد ذلك بدأ في الانخفاض نتيجة لارتفاع الأسعار بحيث وصل في سنة 1989 إلى حوالي 57.729 قنطار، كما نجد ارتفاع أسعار استيرادها، بحيث قدرت الكمية المستوردة في سنة 1965 حوالي 2.4مليون قنطار بقيمة 39 مليون دينار، كما تم استيراد سنة 1991 حوالي 700 ألف قنطار بقيمة 282 مليون دينار، وهذا ما أدى إلى ضعف الاستخدام لهذه المادة[9] والتخلي عليها من طرف الفلاحين بالرجوع إلى الأسمدة التقليدية رغم ارتفاع تكلفتها.

* **المؤسسات المتعلقة بالمخرجات الزراعية:** إن استغلال المخرجات الفلاحية يتطلب تدعيما كبيرا للمؤسسات المتوسطة التي تتولى عملية الاستغلال الأمثل لهذه المخرجات وفق مواصفات صناعية تتماشى والقواعد الاقتصادية الدولية مما يساعدها في الولوج إلى الأسواق الدولية[10] في إطار الاتفاقيات الاورو متوسطية وكذلك المنظمة العالمية للتجارة الدولية بالإضافة

إلى السوق العربية المشتركة وخاصة المنطقة الحرة للدول العربية وتتمثل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستغلال المدخلات الزراعية

ـ **مؤسسات تثمين المنتجات الفلاحية:** وتتولى عملية التوضيب و تحويل المواد الأولية إلى مادة صناعية قابلة للاستهلاك وعرضها في السوق المحلي وكذلك المركزي عن طريق الوسطاء التجاريين الذين يتعاملون مع القطاع الفلاحي وبالتالي يتم التعريف بهذا المنتوج بتشكيل النموذج الاستهلاكي للمجتمع الجزائري وتطويره عن طريق إنشاء شبكات تجارية جديدة وقنوات تسويقية حديثة على أساس تحليل وتقدير واقعي وتوخي التدرج في تنفيذها.

ـ **مؤسسات التخزين:** وتتولى عملية تخزين المنتوجات القابلة للتخزين وفق قواعد فنية واقتصادية قرب مراكز الإنتاج والتسويق التي يمكنها من الاستيعاب لهذا المنتوج خلال الدورة الفصلية للإنتاج الزراعي كمراكز تخزين القمح وتحويله عن طريق الطواحن المختلفة الموزعة عبر الوطن ويكون ذلك في إطار مساعدة تشغيل الشباب في هذه المراكز الأساسية وبالتالي محاربة البطالة بنوعيها.

ـ **إقامة مؤسسات الشراكة محلية ضمن إقليم محدد:** وتتولى عملية تصنيع المصدرات واستغلال المنتجات الزراعية في إطار التعليب لعرضها في الأسواق عبر المساحات الكبرى أو المساحات الصغيرة عبر مناطق تواجدها ويكون ذلك بتآزر البلديات والولايات التي لها صفة الإقليم الجهوي في عملية النشاط الزراعي المعين.

ـ **الخلاصة:**

إن عملية التمويل الفلاحي يقتضي السهر على تطوير سياسة الدولة في إطار البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية بهدف تحقيق عملية التنمية المستدامة ضمن الهدف الاستراتيجي للتنمية الفلاحية الجديدة ومحاولة رفع الاستثمارات الفلاحية بشكل يجعله أكثر قوة وقدرة على تحقيق الأمن الغذائي في ظل التحولات الدولية وخاصة الميدان الزراعي الذي تستطيع الدولة تدعيمه بما يحفظ سياسة التوازن بين القطاع الصناعي والزراعي الذي يخدم الميدان الفلاحي بشكل أساسي وارتكازي سواء كان ذلك مما يتعلق بالصناعة التحويلية للمخرجات الزراعية بصفة خاصة والفلاحية بشكل عام كما يستلزم تدخل الدولة في إطار تدعيم وقيام الصناعات الأساسية للمدخلات الزراعية وتوفيرها بشكل دائم ومستمر

إن هذه الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تربط بالميدان الفلاحي سواء تتعلق بعمليات الدفع الأمامي والدفع الخلفي الذي يحقق الاستمرار الاجتماعي والتخلص التدريجي من علاقة المشكلة الغذائية وعلاقتها بالسوق الدولية الذي يحدث عمليات اللا توازن الاقتصادي من حيث الارتفاع المستمر للموارد الغذائية في الأسعار بشكل متزايد ويؤدي ذلك إلى تحميل خزينة الدولة إمكانيات مالية هائلة لا يظهر آثار النشاط الفلاحي الداخلي الاتباعية المتزايدة للعالم

الخارجي بشكل مفرط برهن القرار السياسي والاقتصادي ويشجع التطور النشاط الزراعي في العالم الخارجي

إن سياسة تمويل التنمية الفلاحية هي مسؤولية الدولة بشكل أساسي وهذا ما توضحه الظروف التاريخية الدولية. إن سياسة التمويل التي تعطي دعما قوي للتنمية الفلاحية والريفية مما يحقق ذلك من الجذوة الاقتصادية والاستدامة البيئية والقبول الاجتماعي التي تحقق التنمية المستدامة حيث تلعب المؤسسات المركزية للدولة دورا أساسيا في تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وتساعدها في ذلك الهيأة اللامركزية لأنها اقرب إلى الفلاح والمتعامل الاقتصادي الزراعي عبر الأقاليم الوطنية سواء كانت زراعية أو صناعية تحويلية للمدخلات الزراعية ومخرجاتها، كما تسهر المؤسسات التمويلية والصناديق المختلفة المرتبطة بالنشاط الفلاحي على المستوى الوطني.

إن من مميزات الصناعات الصغيرة أنها تلعب دورا ايجابيا في توزيع المداخيل سواء من حيث الوظيفة أو الجوانب الإقليمية في التجارب التنموية وخاصة المناطق الريفية حيث نجد الصناعات التحويلية للمخرجات الزراعية أو مدخلاتها تلعب دورا أساسيا في الساكنة الاجتماعية الحضارية والريفية وتمتاز هذه الصناعات على الروابط الأساسية التشابكية بالميدان الزراعي كإنتاج المدخلات الزراعية سواء كانت الأسمدة الآزوتية المختلفة أو وسئل الإنتاج المستخدمة كالماكينات والحاصدات والمضخات وأدوات التوضيب الفلاحي ومراكز التخزين للمخرجات الزراعية والفلاحية بصفة عامة.

إن كل هذه المميزات تعطي خصوصية وأهمية قصوى لدور الصناعات الصغيرة في الميدان الفلاحي وتضمن استمرار الحال وتطورها المستمر خدمة لأهداف التنمية الفلاحية المستدامة، حيث نجد تزايد عدد المنشآت الصناعية الصغيرة لمختلف بلدان العالم. حيث انتقلت بريطانيا من 2.4 مليون وحدة في عام الثمانين إلى 3.8 مليون وحدة في عام 89 أي بنسبة زيادة 60% وتجدر الملاحظة في هذا الصدد تطور البلدان الآسيوية في ميدان الصناعات الصغيرة كالهند والصين واندونيسيا، وخلال هذين العقدين تميز الاقتصاد العالمي بزيادة حدة المنافسة وزيادة عدم اليقين والتغيرات التقنية السريعة وتجزئة الأسواق الدولية والإقليمية المحلية وهذا لصالح المشاريع الصغيرة التي تستطيع التكيف السريع لطلب السوق حيث أصبحت هذه المشاريع الصغيرة ركيزة أساسية للمشاريع الكبيرة من خلال التعهدات الثانوية المختلفة كالصيانة والأمن والإطعام والمحاسبة ومعالجة البيانات المختلفة لدراسة الأسواق والجدوة الاقتصادية لأي مشاريع مختلفة التي تعتمد على الإمكانيات المالية الذاتية والمدخلات الوطنية للمواد الأولية بصفة أساسية ..

ـ الهوامش:

1. المنظمة العربية الزراعية إدارة تنمية الحبوب في الوطن العربي". سبتمبر 1997. ص:457.
2. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "تقرير السداسي الثاني". 1998. ص:33.
3. المنظمة العربية الزراعية، المؤتمر القومي العربي. معطيات اقتصادية واجتماعية. 1995.
4. حسن عزام: أساسيات إنتاج المحاصيل الحقلية. دمشق .1997. ص:73.
5. تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر 1970-194. رسالة ماجستير. جامعة الجزائر. 1989. ص :146.
6. المؤتمر لتنمية الحبوب في الوطن العربي. أقطار لطبيعي لإنتاج الحبوب. ديسمبر1995. ص:294.
7. وزارة الفلاحة مصلحة الأرصاد الجوي.
8. عبد المجيد قدي: عوائق التنمية الفلاحية بالجزائر. حوليات جامعة الجزائر. 1996. العدد9.
9. رابح زبيري: تمويل وتطوير قطاع الفلاحة 70/84، ص: 162.
10. الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستديمة – جويلية 2004 – ص:41 / 42